

Distr.
GENERAL

S/1997/911
20 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٧. وقد قرر مجلس الأمن بموجب ذلك القرار تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حتى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، والبدء اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ومع مراعاة الظروف السائدة حينذاك، في إنقاص العنصر العسكري للقوة بمقدار ٣٠٠ فرد من جميع الرتب بحيث يتم ذلك تدريجياً خلال شهرين. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت في منطقة البعثة منذ تقديم تقريره الأخير المؤرخ ١١ آب/ أغسطس ١٩٩٧ (S/1997/631).

ثانياً - تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي كما هي دون تغيير. ولا يزال ممثلي الخاص، السيد هنريك سوكالسكي (بولندا) يتولى رئاسة البعثة. ويرأس العنصر العسكري قائد القوة، العميد بنت سوهنمان (الدانمرك).

٣ - وطوال الأشهر الثلاثة الماضية، داومت الوحدات العسكرية التابعة لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على القيام بالدوريات على نحو نشط في مناطق العمل الخاصة بكل منها، في حين واصل المراقبون العسكريون والشرطة المدنية أعمال الدوريات التي يضطلعون بها في المجتمعات المحلية وعلى الحدود. ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧)، بدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر التخفيض التدريجي على مدى شهرين للعنصر العسكري للقوة بمقدار ٣٠٠ فرد من جميع الرتب، وسيكتمل هذا التخفيض بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وحينئذ، سيتألف قوام القوة من كتيبتين من كتائب المشاة الميكانيكية: إحداهما كتيبة مؤلفة من بلدان الشمال الأوروبي والأخرى فرقة عمل من جيش الولايات المتحدة، وقوام كل منهما ٢٥٠ فرداً. وستدعم هاتين الكتيبتين فصيلة هندسية ثقيلة من إندونيسيا قوامها ٥٠ شخصاً. وبالإضافة إلى هذه القوات التي تضم ٧٥٠ فرداً، سيكون هناك ٣٥ من المراقبين العسكريين و ٢٦ من مراقبي الشرطة المدنية. وسيخفف الملاك المأذون به للعنصر المدني البالغ ٢٠٣ أفراد، بما في ذلك الموظفون المحليون، بما لا يقل عن ١٤ وظيفة. وينتمي الأفراد المدنيون والعسكريون الدوليون العاملون بالقوة حالياً إلى ٤٩ بلداً.

٤ - ولدى انتهاء عملية التخفيض التدريجي للقوات، سيكون العدد الكلي لمواقع المراقبة، التي تضطلع بالعمل بها كتيبتا بلدان الشمال الأوروبي والولايات المتحدة، قد خفض من ١٩ موقعا (بما في ذلك ٣ مواقع مؤقتة للمراقبة) إلى ٨ مواقع، ستوجد كلها عند أشد النقاط حساسية على خط الحدود. وهذا الانخفاض في قدرة القوة المعاد تشكيلها على مراقبة المناطق الممتدة على الحدود الشمالية والغربية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ستعوض جزئيا عن طريق زيادة المرونة في أعمال الدورية واللجوء بصورة أكثر تواترا إلى استخدام مواقع المراقبة المؤقتة.

٥ - ويشارك العنصر المدني للبعثة مشاركة نشطة في أعمال الرصد والإبلاغ عن التطورات التي قد تؤثر على صون السلام والاستقرار في البلد. ويتابع العنصر المدني الاستعانة بولاية المساعي الحميدة الموكلة الى ممثلي الخاص للمساعدة على إيجاد قدر أفضل من التفاهم فيما بين قطاعات السكان المختلفة والقوى السياسية القائمة، بغية تخفيف التوترات القائمة فيما بين الطوائف العرقية وتعزيز تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أكثر العنصر المدني من استخدام الأساليب الوقائية، مما مكّن من إقامة حوار نشط مع السلطات وغيرها من القوى السياسية الرئيسية في البلد. وتستهدف المناقشات والمشاورات التي تجري على جميع المستويات تيسير عمليات تبادل وجهات النظر وتشجيع التواصل على الصعيد السياسي وفيما بين الطوائف العرقية المختلفة. وواصلت القوة وبعثة رصد انتشار الحرب القائمة في سكوبيي والتابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التعاون الوثيق القائم بينهما بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك.

٦ - وتعمل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، التي تعتمد حصرا على التبرعات، عملا جاهدا على الوصول إلى القطاعات الضعيفة من المجتمع عن طريق جهود بناء المؤسسات والتشارك في الخبرات. وقد أدت هذه المبادرات دورا مهما في بناء الثقة بين شعب البلد المضيف والبعثة. وبلغ المجموع الكلي للموارد النقدية والعينية التي دبرها مكتب الممثل الخاص منذ منتصف عام ١٩٩٥ من مصادر خارجة عن الميزانية من أجل مشاريع الإدماج الاجتماعي نحو ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ثالثا - أنشطة المؤسسات والوكالات والبرامج الأخرى

التابعة للأمم المتحدة

٧ - تشترك عناصر شتى من عناصر منظومة الأمم المتحدة في تقديم أشكال مختلفة من المساعدة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أنشأ عدد من هذه العناصر مكاتب دائمة له في سكوبيي، بينما تعمل القوة بنشاط، كجزء من استراتيجية إنهاء عملها في المستقبل القريب، على تشجيع العناصر

الأخرى على تولي المسؤولية في مجالات النشاط التي تختص بها كل منها، ريثما يصل منسق مقيم تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي يتولى مهام التنسيق التي يضطلع بها مؤقتاً ممثلي الخاص.

٨ - وتشمل مؤسسات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة التي قدمت المساعدة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كل في مجال اختصاصها، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية.

صندوق النقد الدولي

٩ - يقوم صندوق النقد الدولي وبعثته المقيمة في البلد المضيف بتقديم الدعم على نحو نشط لبرنامج تحقيق الاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي عن طريق ثلاثة ترتيبات تشمل استخدام موارد الصندوق. وقد أنشئ خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٤ مرفق للتحويل النظامي، بمبلغ يصل إلى ٢٤,٨ مليوناً من حقوق السحب الخاصة (الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة = ١,٥ من دولارات الولايات المتحدة)، وتبع ذلك في عام ١٩٩٥ وضع ترتيب احتياطي بمبلغ ٢٢,٣ مليوناً من حقوق السحب الخاصة، ثم وضع ترتيب آخر في نيسان/أبريل ١٩٩٧ في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز التساهلي التابع للصندوق. والمبلغ الكلي المتاح في إطار هذا الترتيب الأخير للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ هو ٥٤,٦ مليوناً من حقوق السحب الخاصة، صرف منه حتى الآن ٩,٠٩ ملايين من حقوق السحب الخاصة. وهناك دفعة ثانية بنفس المقدار مشروطة بجملة أمور منها إتمام استعراض للبرنامج في منتصف المدة. ويركّز صندوق النقد الدولي أيضاً على تعزيز الإصلاحات الهيكلية. وقد كمل الصندوق ترتيباته الثلاثة ببرنامج واسع النطاق للمساعدة التقنية، لا سيما في مجالات إدارة السياسة المالية، وإصلاح الضرائب والنفقات، والإشراف المصرفي، وإصلاح السياسة النقدية، وتجميع الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٠ - تشارك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع الحكومة المضيفة في وضع مشروع للتعاون التقني يركز على حقوق الإنسان. وتشمل العناصر المحتملة للمشروع دمج التعليم عن حقوق الإنسان في المقررات الدراسية وتطوير الموارد الوثائقية عن حقوق الإنسان وإعداد برامج خاصة لتعزيز مكتب أمين المظالم. وسينطوي المشروع أيضاً على إمكانية مشاركة الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وفئات من المجتمع المدني.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١١ - تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة إلى ٥٠٠ لاجئ بوسني لا يزالون مقيمين في البلد. وحتى الآن، نُظمت ثلاث رحلات جوية في إطار مخطط الإعادة إلى الوطن لإعادة نحو ٢٥٢ لاجئا إلى البوسنة والهرسك. ومن المتوقع أن يصل عدد العائدين إلى ٥٠٠ عائد بحلول نهاية السنة. وبالنسبة لغير الراغبين في العودة إلى الوطن، ستقدم المفوضية المساعدة للتشجيع على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على المعونة الدولية. وفي عام ١٩٩٨، ستشدد المفوضية بقدر أكبر على أنشطة بناء المؤسسات التي ستركز على وجه الخصوص على سد الثغرات القائمة في التشريعات الوطنية فيما يتصل باللاجئين ومسألة الجنسية والقواعد الرامية إلى تقليل حالات عدم الجنسية. وستحلل المفوضية أيضا الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بالمرور العابر والهجرة، وتعزز تعاونها مع الدول والمؤسسات المشمولة في الهياكل الإقليمية الأوروبية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٢ - يعد مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سكوبيي شريكا رئيسيا لوزارة الصحة في مجال التغذية ويقدم دعما لتنمية الخدمات وإنتاج المواد الإعلامية وفي الدعوة للسياسات. وقد أنشئ أول مرفق للولادة في البلد تحتفظ فيه الأم برضيعها معها في حجرتها في العيادة الوطنية لأمراض النساء في سكوبيي ومن المتوقع أن يتبع هذا إنشاء مرافق كثيرة من هذا القبيل. ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جهة داعمة هامة أيضا لبرنامج التحصين الموسع وتوفير اللقاحات ومعدات تخزين اللقاحات فضلا عن تدعيم تدريب موظفي الرعاية الصحية على المهارات الجديدة والخبرات في مجال السياسات المتعلقة بأحدث التطورات المتصلة ببرنامج التحصين الموسع. وتدعم اليونيسيف بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية الحملة الوطنية لإعادة التحصين تصديا لتفشي مرض شلل الأطفال في البلدان المجاورة، وقد وفرت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بعض الدعم السوقي لهذه الحملة. وتدعم اليونيسيف بالتعاون مع وزارة التعليم مبادرة هامة في مجال التعليم الابتدائي بزغت كنموذج رائد للإصلاح التعليمي في بلدان المنطقة. وتعاون اليونيسيف أيضا تعاونا وثيقا مع وزارة العمل والسياسات الاجتماعية في إيجاد بدائل للرعاية المؤسسية. وفي الآونة الأخيرة، حتم هذا إجراء تنقيحات رئيسية للتشريعات المتعلقة بالكفالة والتبني. وتدعم اليونيسيف كذلك مبادرات التدريب المقدم لموظفي المؤسسات من أجل تعزيز جودة الرعاية المتاحة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣ - يمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا تابعا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، يهدف إلى مساعدة الحكومة في صياغة استراتيجية إنمائية وطنية تعطي توجيهات إلى البلد لكي يتحرك نحو إقامة اقتصاد دعامته السوق المفتوح تماما ونظام للحكم سريع الاستجابة. وستتخذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية أساسا للإجراءات التي ستتخذها الحكومة والمجتمع الدولي في المستقبل فيما يتعلق بصياغة إطار للاقتصاد الكلي يحقق النمو المستدام. وتركز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأخرى على إنشاء وكالة لتعزيز الاستثمار بمساعدة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ وعلى تدريب مدربين في القطاع الاجتماعي، على يد معهد العمل الاجتماعي والسياسات

الاجتماعية التابع لجامعة سكوبيي بتمويل من حكومة فنلندا، بمبادرة من قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وسترکز البرامج المرتقبة على إعداد أنشطة في مجالي تنسيق المعونة ودعم القطاع البيئي. واتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على فتح مكتب اتصال قطري في سكوبيي في أوائل عام ١٩٩٨. ونظرا لضالة أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتاحة للبلد، سيرأس المكتب موظف أقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون مسؤولا بالكامل عن تنفيذ وإدارة الأنشطة التي يمولها البرنامج. وإذا تمكن المكتب من جمع موارد إضافية من المانحين من أجل البرامج الإنمائية، فسيصبح من الممكن النظر في إنشاء منصب ممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد.

مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة

١٤ - يجري حاليا تنفيذ مشروع متعدد القطاعات عن طاقات مراقبة المخدرات. وتشمل الأنشطة تقديم مشورة من الخبراء بشأن إعادة صياغة التشريعات الوطنية لمراقبة المخدرات وتقديم دعم إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات لمراقبة المخدرات وإجراء دراسة تقييمية سريعة لحالة استعمال المخدرات واستحداث نظام موحد للتسجيل والرصد. وعلاوة على ذلك، ستقدم مساعدة تقنية من أجل تطوير وتقديم تعليم مدرسي وقائي وإعداد وتنفيذ حلقات عمل عن تقديم النصح إلى النظراء وعمليات الاتصال بالمراهقين بدعم من النظراء. وتشمل أيضا الملامح الأخرى للمشروع تقديم دورات تدريبية للشرطة عن التقنيات المتقدمة لإنفاذ قوانين المخدرات ولشرطة الجمارك والحدود في نقاط مراقبة الحدود البرية. ويتضمن المشروع أيضا وضع نظام محوسب للاستخبارات في مجال المخدرات من أجل إدارة الجمارك، وتقديم المعدات المخبرية اللازمة لمختبرات إجراء تحاليل الكشف عن المخدرات وتقديم زمالات لموظفين منتقنين من موظفي الطب الشرعي. وقد أدرجت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ضمن مجموعة البلدان المستفيدة التي يشملها البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة لعملية إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية في بلدان وسط وشرق أوروبا. وسيستفيد البلد من الأنشطة الرامية إلى تنظيم ضوابط متسقة ومتوافقة مع الضوابط الأوروبية لمراقبة الحدود البرية مع بلغاريا وألبانيا للتصدي لطريق الاتجار بالمخدرات الممتد من تركيا إلى إيطاليا وتعزيز الضوابط في مطار سكوبيي ووضع نظم محوسبة لإجراء الاستخبارات والتحليلات والتحقيقات الجنائية كي تستعين بها الشرطة والجمارك عن طريق الشبكة العالمية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وسينشئ المشروع أيضا آليات لعمليات التسليم المراقب عبر الحدود، وسيقيم شبكات للفنيين من أجل تبادل المعلومات عن العمليات وإدارة الحالات عبر الحدود.

١٥ - وأكمل المكتب مؤخرا بالتعاون مع الحكومة وبمساعدة من قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي دورتين تدريبيتين عن الجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال، من أجل كبار الموظفين في وزارات الداخلية والعدالة والمالية. وسترکز إجراءات المتابعة على دراسة التشريعات الجنائية والمصرفية الحالية وإنشاء آلية فعالة للتنفيذ، وتعزيز القدرات التحليلية والتنفيذية، وتحسين التعاون المشترك بين الوزارات، وتعزيز تبادل المساعدة الدولية. وثمة خطط أيضا لإنشاء لجنة لمناهضة الفساد وإنشاء كادر للشرطة المالية.

البنك الدولي

١٦ - التزم البنك الدولي حتى الآن بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدعم ثمانية برامج ومشاريع. وانطلاقاً من بؤرة تركيز مبدئية على تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وتحويل الملكية، تنوعت الأنشطة التي تحصل على دعم من البنك الدولي بحيث شملت رفع كفاءة البنية الأساسية الاقتصادية، وتشجيع نمو القطاع الخاص وتعزيز الخدمات والاستحقاقات الاجتماعية. وفي الفترة الأخيرة، واصل البنك تقديم الدعم لتنفيذ الإقراض لغرض التكيف الهيكلي، الذي يرمي إلى استكمال التحول إلى القطاع الخاص على نطاق كبير، وتحرير التجارة وإصلاح السياسات الزراعية. وتمت أيضاً الموافقة على مشروع لتجديد المدارس الابتدائية وإصلاح المناهج الدراسية وتدريب المعلمين. وفي الأشهر المقبلة، من المتوقع الموافقة على مشروع ثانٍ لتنمية القطاع الخاص لزيادة حصوله على الائتمان من أجل المشاريع الخاصة ومن أجل مشروع لإصلاح الري بغية تجديد الشبكة القائمة وتطوير رابطات مستخدمي المياه. وخلال السنة التالية، ستركز الجهود على التحضير لقرض يتعلق بتكيف القطاعات الاجتماعية، وكذلك مشاريع الهياكل الأساسية للنقل، والطاقة، والإمداد بالمياه. وسيواصل البنك الدولي العمل على تحسين بيئة السياسات لمساعدة الاستثمار والنمو في القطاع الخاص.

منظمة الصحة العالمية

١٧ - ركزت منظمة الصحة العالمية، في الأشهر العدة الماضية، على أولويات جرى تحديدها في اتفاق التعاون لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ المبرم بين مكتبها الإقليمي لأوروبا ووزارة الصحة. وسيتركز العمل في المستقبل على إدارة حالات مرض السل والوقاية منه؛ وتدريب أصحاب المهن الطبية من أجل النهوض بالصحة في المدارس؛ وإنشاء مركز لوثائق ومعلومات منظمة الصحة العالمية في المكتبة الطبية الجامعية في سكوبيي؛ والتدريب على الجوانب الوبائية للأزمات في مجال الصحة العامة؛ ووضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال البيئة والصحة. وستركز المنظمة أيضاً على إعداد قائمة وطنية بالعقاقير الأساسية وتوفير المدخلات للعمليات الطبية العسكرية المتصلة بالتدخلات في الكوارث الطبيعية بالاشتراك مع القطاع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وبالتعاون مع البلدان التي من المحتمل أن تتأثر بها. وسيجري أيضاً تكريس فترة السنتين المقبلة لبلوغ الأهداف الإقليمية لأولويات "توفير الصحة للجميع" ببرنامج التعاون المكثف في ميدان الصحة مع بلدان وسط وشرق أوروبا، مع التركيز على مواصلة تطوير الخطة المتعلقة بوضع سياسة صحية وطنية؛ والوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومكافحتها، بما في ذلك مرض البول السكري؛ وتقديم المساعدة التقنية من أجل إعادة بناء القطاع الصيدلي.

رابعا - التطورات الأخيرة

١٨ - منذ تقديم تقرير المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧ (S/1997/631)، تحقق المزيد من التحسن التدريجي في العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبعض جيرانها. وبالرغم من أن النزاع المتعلق باسمها مع اليونان لا يزال بدون حل، فإن البلدين يواصلان المفاوضات تحت رعاية مبعوثي الشخصي، السيد سايروس فانس. غير أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين اتسع نطاقها بصورة ملموسة، وكذلك التجارة

عبر الحدود. واتسمت الحالة على طول الحدود الألبانية بوقوع عدد من الحوادث، بما في ذلك حوادث تبادل إطلاق النار. وفي حالات عديدة، تعرض موظفو الأمم المتحدة لإطلاق النار بصورة عشوائية من جانب أفراد مسلحين على طول الحدود. ولوحظ حدوث بعض التحسن في ممارسة أفراد حراسة الحدود الألبانية لسلطتهم، ولكن عدد حرس الحدود العاديين على طول الحدود الشرقية لألبانيا لا يزال ضئيلاً. وقد تولد بعض الأمل نتيجة عقد عدة اجتماعات على مستوى رفيع في محافل دولية مختلفة، لا سيما في مؤتمر القمة الأخير لمجلس أوروبا وكذلك اجتماع قمة دول البلقان في كريت باليونان، بين زعماء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا من ناحية، وبلغاريا من ناحية أخرى.

١٩ - ولم يحرز حتى الآن سوى تقدم طفيف فيما يتعلق برسم الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ وجود نمط مستمر تمثل في قيام وحدات الحدود التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووحدات الحدود التابعة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بدوريات إلى الشمال وإلى الجنوب، على التوالي، من خط دوريات الأمم المتحدة. وعند الالتقاء، يبدو أن دوريات كلا الجانبين تحترم التزامها بتلافي الأعمال العدائية.

٢٠ - وعلى الصعيد المحلي، لا تزال التوترات فيما بين الطوائف العرقية والصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية تؤثر تأثيراً سلبياً على تعزيز استقرار البلد. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أصدرت المحكمة البلدية لغوستيفار حكماً على عمدة المدينة الألباني الأصل، السيد روفي عثمان، بالسجن لمدة ١٢ عاماً وثمانية أشهر بتهم التحريض على الكراهية القومية والعرقية والدينية، وتنظيم المقاومة ضد الدولة، وعدم الامتثال لحكم المحكمة الدستورية بشأن قضية العلم (انظر S/1997/631، الفقرة ١٦). وصدرت أيضاً أحكام على رئيس مجلس بلدية غوستيفار، وعمدة تيتوفو، ورئيس المجلس البلدي لتيتوفو بالسجن لمدة ثلاث سنوات وستين وستة أشهر على التوالي. وتم الإفراج عن كل الأشخاص الأربعة ريثما يبت في استئناف تلك الأحكام. ولا تزال الساحة السياسية تعكس العلاقات المتوترة بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة، التي لا تزال تدعو إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة. غير أن الحكومة قد أحرزت تقدماً في عملها المتعلق بالقوانين الانتخابية الجديدة، التي تعتمد استشارة المعارضة والمؤسسات الدولية المختصة بشأنها، لا سيما مجلس أوروبا. ويجري اتخاذ تدابير لتشغيل مكتب أمين المظالم المنشأ حديثاً بصورة كاملة. ويمكن لهذا المكتب، الذي يعتبر أول مؤسسة وطنية من هذا النوع في جنوب البلقان، أن يضطلع بدور هام في حماية الحقوق الدستورية للمواطنين وأن يعزز بصورة فعالة مفهوم سيادة القانون.

٢١ - وتمثل أهم تطور إيجابي خلال الأشهر الأخيرة في بدء الحوار فيما بين الأحزاب، تحت رعاية رئيس الجمهورية، بشأن القضايا ذات الأهمية القصوى للدولة. ونتيجة لهذا الحوار، قام زعماء ١١ حزبا سياسيا بتوقيع بيان مشترك في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بشأن ثلاث قضايا رئيسية هي: إدماج البلد في الاتحاد الأوروبي، والعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، وعلاقات البلد مع جيرانه.

٢٢ - وأوصت المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، في تقريرها المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (E/CN.4/1998/12)، برفع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من ولايتها نظرا إلى التقدم الكبير المحرز في حماية حقوق الإنسان في البلد. وفي نفس الوقت، أشارت المقررة الخاصة إلى أن انتهاك بعض الأحكام القانونية الهامة مستمر بتواتر يثير القلق، بما في ذلك إساءة استعمال سلطة الشرطة. وأوصت بتنفيذ برامج تدريبية للشرطة في مجال حقوق الإنسان.

خامسا - ملاحظات

٢٣ - طوال السنوات الخمس الماضية، ساهمت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بشكل ناجح في منع انتقال الأزمات الناشئة في أنحاء المنطقة الأخرى إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة. وقد شجعت الحوار فيما بين مختلف القوى السياسية والطوائف العرقية، ووفرت المساعدة الإنسانية للسكان المحليين، وساعدت على بدء عدد من المشاريع الإنمائية التي ساهمت في تعزيز الاندماج الاجتماعي وبناء القدرات الوطنية والمؤسسية. وتدين البعثة بمعظم نجاحها للدعم والتعاون الفعالين اللذين تلقتهما من الحكومة المضيفة ومن سائر القوى السياسية والعرقية في البلد.

٢٤ - ومع ذلك، لا يزال السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة يعتمد إلى حد كبير على التطورات في أنحاء المنطقة الأخرى. وفي هذا الصدد، ظهرت بوادر قلق إزاء عدم التيقن المتصل بنتيجة الانتخابات الرئاسية في صربيا والآثار المحتملة التي يمكن لهذه النتيجة أن تحدثها في المنطقة. وقد أثارت زيادة العنف في كوسوفو أيضا المخاوف من انتشار أثره إلى ذوي الأصل الألباني في البلد المضيف. وكما أن بطء التقدم في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاقات دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، ولا سيما في جمهورية صربسكا، قد أبرز الحاجة إلى التزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي في ذلك البلد. وبالرغم من أن أيا من تلك العوامل لا يمثل تهديدا فوريا للسلام والاستقرار في البلد المضيف، فهي تبرز مستوى عدم إمكان التنبؤ بالتطورات الخارجة عن إرادة سلطات البلد المضيف، والأخطار التي ينطوي عليها ذلك.

٢٥ - ولا تزال آثار العلاقات بين الطوائف العرقية على الاستقرار الطويل الأمد مبعثا للقلق. ومن ثم فإن الأعمال التي تضطلع بها حاليا في هذا المجال منظملة الأمن والتعاون في أوروبا تحظى بتقدير بالغ. وفي الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي الخاص، أوضح له المسؤولون في البلد المضيف أنه لن يكون هناك سوى مجال محدود جدا لمد ولاية المساعي الحميدة التي يضطلع بها إلى مجال العلاقات بين الطوائف العرقية، بالنظر إلى أنه توجد بالفعل عدة مبادرات مماثلة لمعالجة القضايا ذات الصلة. وفي حين أن ممثلي الخاص لم يتسن له من ثم أن يضطلع بدور أكثر نشاطا في هذا الصدد، فإنه واصل تقديم التقارير عن القضايا والتطورات المتصلة بالعلاقات فيما بين الطوائف العرقية التي تؤثر على السلام والاستقرار الداخليين. وبوجه عام، يبدو أن هناك تسليما متزايدا بضرورة اتخاذ خطوات إضافية لتوفيق العلاقات بين الطوائف الاثنية من أجل تعزيز الاستقرار الداخلي، مما سيعود بدوره بآثار إيجابية على الاستقرار في منطقة البلقان

ككل. ومن الجدير بالتنويه بصفة خاصة في هذا الصدد مبادرة الرئيس غليغوروف الرامية إلى بدء حوار فيما بين الأحزاب بشأن القضايا البالغة الأهمية بالنسبة للدولة.

٢٦ - وقد طلب وزير خارجية الحكومة المضيفة، في رسالة موجهة إلي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (S/1997/838 و Corr.1)، تمديد ولاية القوة لفترة ١٢ شهرا. وأعرب عن قلق حكومته إزاء استمرار وجود مصادر تزعزع الاستقرار في المنطقة، وأشار بوجه خاص إلى الحالة في الجبل الأسود وكوسوفو والبوسنة والهرسك؛ وانعدام الأمن على طول الحدود مع ألبانيا؛ وعدم إحراز تقدم في رسم الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢٧ - وكما ذكر في تقرير المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧ (S/1997/631، الفقرة ٢٣)، أجرى ممثلي الخاص وكبار موظفي المقر مشاورات مع الحكومة المضيفة، والمنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء المهمة بشأن نوع الوجود الدولي الذي سيكون الأكثر ملاءمة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقد أولي اهتمام كبير في تلك المشاورات لاستراتيجيات الخروج الممكنة، بما فيها طرائق إنهاء عمل القوة عندما تسمح الظروف بذلك.

٢٨ - وثمة عنصر هام في أية استراتيجية خروج، هو ضمان القيام، بمجرد انتهاء عمل القوة، بوضع ترتيبات بديلة سليمة موضع التنفيذ لضمانة الحكومة إلى استمرار التزام المجتمع الدولي بتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ويجب أن تصمم هذه الترتيبات البديلة بعناية بالتشاور مع الحكومة. وفي أسرة الأمم المتحدة، وتحت رعاية ممثلي الخاص، يجري حاليا النظر الفعلي في عقد اجتماع تشاوري للمنظمات والوكالات المهمة التابعة للمنظومة في أوائل العام القادم بشأن وضع ترتيبات بديلة ملائمة.

٢٩ - ويمكن النظر إلى تخفيض العنصر العسكري بمقدار ٣٠٠ فرد من جميع الرتب، الذي بدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عملا بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧)، على أنه بداية لعملية خروج تدريجية تمثل استجابة لتحسن الحالة في المنطقة. وقد يرغب المجلس في أن يراقب مدى فعالية هذا التخفيض الأولي قبل أن يتدبر خطوته التالية. وفي هذا الصدد، قد يود أعضاء المجلس أن يضعوا في الاعتبار أن أي قرار بإجراء تخفيض آخر للعنصر العسكري سيتعذر تنفيذه قبل ربيع عام ١٩٩٨ بسبب قسوة ظروف الشتاء في المنطقة. وإنني أعتزم أن أعود إلى المجلس في وقت ملائم بتوصيات مناسبة لإجراء تخفيضات أخرى، على أساس تقدير دقيق للحالة بجميع جوانبها ذات الصلة. بيد أن بالإمكان حاليا توقع أن يكون الخياران العايمان التاليان مناسبين لنظر المجلس فيهما:

الخيار ألف: إضافة إلى مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الحاليين الذين يبلغ عددهم ٣٥ فردا تتكون القوة من فرقتي عمل تضمان عددا إجماليا من الجنود قدره ٤٠٠ جندي يعملون من ثلاثة إلى أربعة معسكرات أساسية. وستكون المهمة الرئيسية للعسكريين هي العمل، من خلال وجودهم، كرادع سيكولوجي. ومع ذلك، فإن القدرة المحدودة، ولكن المرنة والمتحركة التي ستمتتع بها القوة ستتيح لها القيام بالرصد

وأعمال الدوريات في المناطق الهامة، بما في ذلك عن طريق إنشاء مواقع مؤقتة للمراقبة، وفقا لما تمليه الظروف في أي وقت معين. وهذه القوة ستضم أيضا قدرة على الرد السريع لأغراض الدفاع عن النفس.

الخيار بء: يعمل عدد إجمالي قدره ١٠٠ مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة من ثمانية مكاتب للأفرقة توجد في جميع أنحاء مناطق الحدود الشمالية والغربية للجمهورية. وهذا الخيار سيوفر قدرة مرنة إلى حد معقول على القيام بأعمال الدوريات والرصد، مع الاستجابة كذلك للظروف السائدة.

٣٠ - وفي الوقت الراهن، أود أن أوصي بتمديد ولاية القوة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨ بالقوام والتكوين المبينين في الفقرة ٣ من هذا التقرير. وفي الوقت نفسه، صدرت التعليمات إلى ممثلي الخاص وإلى قائد القوة برصد الحالة عن كثب كي يتمكن من إفادتي حالما تسمح الأحوال بإجراء تخفيض آخر للقوة.

٣١ - وستصدر بصورة مستقلة إضافة بشأن الجوانب المالية للتوصيات المذكورة أعلاه.

٣٢ - وفي ختام هذا التقرير، أود الإعراب عن امتناني للحكومات التي أتاحت الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها للقوة لمساهمتها في نجاح البعثة. وأود أن أثنى أيضا على ممثلي الخاص، السيد هنريك ج. سوكالسكي، وعلى قائد القوة، العميد بنت سوهنمان، وكذلك على جميع الأفراد العاملين تحت قيادتهما، لتفانيهم ومثابرتهم في الاضطلاع بالمهام التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

المرفق

تكوين وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في قوة
الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

الجنسية	العسكريون			الشرطة المدنية
	العمليات	مقر القيادة	المراقبون العسكريون	
الاتحاد الروسي	-	-	٢	٢
الأرجنتين	-	-	١	-
الأردن	-	-	٢	٢
إندونيسيا	٥٠	١	٢	-
أوكرانيا	-	-	١	٤
أيرلندا	-	-	٢	-
باكستان	-	-	٢	-
البرازيل	-	-	٢	-
البرتغال	-	-	١	-
بلجيكا	-	-	١	-
بنغلاديش	-	-	٢	-
بولندا	-	-	٢	-
تركيا	-	-	-	٤
الجمهورية التشيكية	-	-	١	-
الدانمرك	٢٨	٩	١	-
السويد	٣٢	٧	١	-
سويسرا	-	-	١	٤
غانا	-	-	١	-
فنلندا	٢٥٢	١٥	١	٦
كندا	-	-	١	-
كينيا	-	-	٢	-
مصر	-	-	١	-

الشرطة المدنية	العسكريون			الجنسية
	المراقبون العسكريون	مقر القيادة	العمليات	
-	٢	٦	٣٧	النرويج
-	١	-	-	نيبال
٤	١	-	-	نيجيريا
-	١	-	-	نيوزيلندا
-	-	١١	٣٦٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٦	٣٥	٤٩	٨٧٥	المجموع
